حوارات حول أهمية ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة بعد كوفيد-١٩

الحلقة الثانية: سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: النهج الترابطي

٣ شباط/فبراير ٢٠٢١

كلمة افتتاحية

د. مهريناز العوضى، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

يسرني ان أرحب بجميع المشاركين في الحلقة الحوارية الثانية التي تنظمها الإسكوا ومركز جامعة نيويورك للتعاون الدولى في إطار سلسلة حوارات حول ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة بعد كوفيد-١٩ لا سيما تلك المتعلقة بالأمن الغذائي.

موضوعنا اليوم بالغ الأهمية بالنسبة للمنطقة العربية ويفسح أمامنا الفرصة لإطلاق نقاش موسع وتحديد المحاور الأساسية لمراجعة سياسات الأمن الغذائي القائمة والعمل على إبراز الترابط الوثيق بين الحق في الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية.

نتيجة لجائحة كوفيد-١٩، يعاني العالم بأسره من أزمة بشرية خطيرة وواسعة النطاق لها تداعيات سلبية شديدة. لتخفيف انتشار الفيروس أغلقت البلاد وقيدت الحركة مما أدى إلى واحدة من أكبر حالات الركود الاقتصادى التي شهدتها العقود الأخيرة. أدت هذه الجائحة في المنطقة العربية الى تباطؤ الاقتصاد وسلاسل إنتاج الغذاء وتوريده ونقله وتوزيعه، وبالتالي اثرت في بداية الجائحة على توفير الاحتياجات الغذائية.

تواجه بلادنا تحديات عديدة تعيق تحقيق الأمن الغذائي والحد من الجوع؛ نذكر منها ندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وتكرر موجات الجفاف، وانخفاض الإنتاجية الزراعية وازدياد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك نتيجة النمو الديموغرافي السريع والتوسع العمراني وزيادة مستويات الدخل، مما يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء حيث اصبحت البلدان العربية تستورد أكثر من خمسين في المائة من متطلباتها الغذائية، مما يعرضها لتقلبات أسواق الأغذية العالمية. وفي ظل الصراعات الأخيرة والأزمات المتتالية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية يعتبر النازحون واللاجئون الفئات الأكثر عرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي والجوع. وتترافق تلك التطورات مع تفاوتات اجتماعية واقتصادية بين الفئات المجتمعية ما ساعد على تعميق اللامساواة والإقصاء والتهميش.

السيدات والسادة،

ان الصعوبات التي تعاني منها منطقتنا والتي تفاقمت نتيجة جائحة كوفيد-١٩، تفرض علينا إيجاد حلول جديدة للقضاء على الجوع وضمان الحق في الغذاء لجميع السكان دون استثناء. وعلينا تيسير وصول الغذاء إلى الفئات الأكثر عرضة لمخاطر فقدانه، والعمل معاً بالفعالية المطلوبة للخروج بحلول استراتيجية وفعّالة للأمن الغذائي العربي قوامها تثبيت الحق في الغذاء وتعزيز قدرة الجميع دون استثناء في الحصول عليه. وبناء على ذلك فلا يمكن أن نتطرق إلى موضوع العدالة الاجتماعية من دون أن نبحث في الأمن الغذائي وكذلك لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي من دون اعتبار قضايا العدالة الاجتماعية.

الحضور الكريم،

اعيد الإشارة الى ان الحق في الحصول على الغذاء الكافي هو من الحقوق الأساسية التي تنص عليها المواثيق والصكوك الدوليّة، فهو مرتبط بحياة الإنسان وظروف معيشته وكرامته وصحته. لذلك لا بد من اتباع نهجٍ قائمٍ على الحقوق في توفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع دون إغفال أحد.

لا بد من إحداث تحوّل في النظم الغذائية من أجل وضع حد لأوجه اللامساواة وتغذية سكان المنطقة العربية على نحو كاف وصحي. فينبغي للزراعة أن تكون مستدامة وفعّالة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على صحة الأفراد وتنمية البلدان.

معاً سنتمكن من مناقشة أوجه تحقيق التغيير المنشود وبناء نظم غذائية متماسكة ومتكاملة وشاملة وقائمة على المنظور الحقوقي، وتحسين قدرتنا على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية. أشكركم مرة أخرى على وجودكم معنا وأتطلّع إلى الاستماع إلى آرائكم حول المجالات التي تحتاج إلى تحسين والتدابير والآليات التي تضمن ذلك، ونعتمد عليكم شركاء لنا في تحقيق ما نسعى إليه.